



شبابيك

دولة القانون

عبد الزهرة المنشاوي

مشهد الشارع العراقي في هذه الايام والايام التي مضت يمكن لعين الراصد ان ترى فيه من السلبيات والمتناقضات ما لايعيد ولا يحصى وكلها تشير الى ان الفوضى هي سيده الموقف و ليس في الشارع فقط بل في اغلب مفاصل الحياة العراقية التي لم يقر لها قرار منذ عشرات السنين فمشهد السيارات المظلة التي تجوب الشوارع متنوعة بقوافل من سيارات من شتى الأنواع والاشكال تبقى للمواطن لغزا محيرا وشفرة لايمكن حلها وصارا ان السيارة المظلة التي لاتحمل رقما تعني له مسؤولا من المسؤولين في الدولة يجب ان يتنحى الجميع عن طريقه ويفسحوا له المجال شاؤا أم أبوا اي ان هذه السيارة حتى ان كانت خالية من راكب فانها في النهاية تعني مسؤولا مهما ؟عدد هذه السيارات فاق الحدود ولم يعد يخلو منها شارع او زقاق ان بإمكان اي مواطن بسيط تسنح له فرصة الحصول على هذا النوع من السيارات بشرط ان يظل نوافذها بستائر غامقة ولا يعلق في مقدمتها رقما فانه سوف يجد نفسه يعامل من الآخرين في الشارع معاملة خاصة ويتوقف السير في الشارع بأكمله من اجل مروره مادامت نوافذ سيارته مظلة وبلا رقم في الوقت ذاته نجد شرطة المرور تعترض سيارات في حالة عدم تعليقها رقما او ان صاحبها علق ستائر على نافذة سيارته وقد دفعنا ثمننا باهظا نتيجة هذه الممارسات التي اوجت الى عصابات الجريمة والسرقة الى ان نستغلها ونتمر من

امام نقاط التفتيش دون مسائلة وتغيرعلى بنوك ومصارف وتسرق اموالا ضخمة منها ..في الشارع ترى العديد من سيارات ترضخية وسيارات اجرة يقودها احدث لايسمح للقانون لهم بقيادةها ولو تم فرز من يحمل اجازة سوق ومن لا يحملها لاستطعن ان نجد نصف من يقود هذه السيارات هم من لم يحصلوا على اجازة ..في الشارع الان لاتجد من يعنيه القانون بقدر ما يعنيه خرق القانون فالسائق لايلتزم بجانب من جوانب الشارع وبإمكانه التحول الى الجانب الذي يخدمه وحده حتى ان عطل سيرا بكامله لانه امن الحاسبة والمساءلة في كراجات النقل العديدة وخاصة في العاصمة اصبح سائق سيارة النقل يفرض الاجر وحتى الطريق والمنطقة التي يتوقف عندها فلا التزام بخطوط سير ولا التزام باجر محدد ..نحن نقول ذلك من على هذه الصفحة تزامنا مع اإرادة الحكومة التي الت على نفسها بتطبيق القانون بعد ان غاب طويلا عن مفاصل الحياة عندنا ولكن نرى ان البعض يعتقد ان تطبيقه ينحصر في القضاء على العناصر المسلحة والعصابات الاجرامية بينما القانون وتطبيقه ابعد من ذلك بكثير ابعد من السلاح والمسلحين ومن الصوصية واللصوص انه منهل حياة واسلوب حضاري لايتترك شاردة او واردة من دون ان يرسم طريقها الشرعي السليم لكي لايتركها تتحكم فيها الامرجة والمصالح والالانبة الضيقة منما هو حاصل الان حين يستغل احدهم منصبه الحكومي فيملاها بموظفين لا مؤهل لديهم غير انهم من ذوي واقربائه او يستغل بائع الخضرة الشارع المهد لسير المواطنين فيقتشره ويثتر عليه بضاعته ويحيرهم باسمه ولا يدع احدا يروح او يغيرو ..ان تطبيق القانون وحده هو الكفيل بمعالجة هذه الاوضاع الشاذة وجعل الحياة اكثر امنا وايسر عيشا والا فان الفوضى سوف تغتدى على حساب المواطن والقانون لا يقتصر على القضاء على مسلحين وان كان ذلك من الاوليات لكنه اسلوب حياة يجب ان يفعل الان بالتزامن مع عم خطة الدولة في بسط الامن والقضاء على عصابات الجريمة وليس منه بد ان كنا نريد حياة كريمة امنة.

قضية ومسؤول

تحييد المدرسة

مدير الاشراف في تربية الرصافة الثانية ابراهيم الجوراني طرحنا عليه قضية كثرة العطل الرسمية في المدارس وتأثيرها في مستوى الطلبة فرد بالقول:

هنالك تأثير سلبي ملموس على واقع التربية في مدارسنا بسبب كثرة العطل الرسمية وغير الرسمية والتعطلات المقصودة وغير المقصودة والتي بلغت في مجملها اكثر من شهرين اقطعت قسرا من حق التلميذ والطالب في الدراسة والتعلم الذي كفلها الدستور اذ ان المنجز من الفصول والدراسة الخاصة بالمنهج لايمكن التعويل عليها في اجراء الامتحان النهائي اذا استمر الحال على ماهو الان والامر يتطلب تدخلا مباشرا من جميع الجهات المعنية للعمل على تحييد المدرسة بوصفها مؤسسة اجتماعية تربوية تعنى بتوفير فرص التعلم لشريحة واسعة من ابناء المجتمع العراقي الذي يضم طباقا مختلفة كما يعبر السياسيون لان تحييد المدرسة كفيل بعدم زعجا في الصراعات والنزاعات التي تؤخر ولا تقدم .

كيف عاجلتم ذلك؟

عاجلنا لايمكن ان يكون بديلا عن ايام الدراسة الاعتيادية وذلك لان دروس التقوية يومي الجمعة والسبت او الدروس

الاضافية قبل او بعد الدوام لانفي بسد النقص الحاصل في الايام الدراسية المقررة لان اي موظف في دوائر الدولة يستطيع ان يقول للمراجع وببرودة

اعصاب (تعال باجر او بعد سنة) ولكن هل يستطيع المعلم ان يقول لتلاميذه كما قال الموظف للمراجع !! ان المقررات الدراسية بموادها



وفصولها المختلفة مصممة استنادا الى العمر الزمني والعقلي للتلاميذ ومتناغمة بشكل مستغل مع فصول السنة التقويمية فهذا الفصل الدراسي

تقرير

في الفلوجة.. شحة في مياه الري

الفلوجة / حسيت ثغب

بالرغم من أن هناك مشاريع تنفذ في مجال توفير مياه السقي للأراضي الزراعية في محافظات العراق واستحدثات انهر جديدة وإقامة نواظم ترفع المياه إليها . إلا أن في قضاء الفلوجة الذي يضم أراضي زراعية بمساحات واسعة لم تنفذ مشاريع اروائية تناسب حجم تلك المساحة لاسيما إن كميات كبيرة من البطاطا وأنواعا أخرى من الخضر تنتج في نواحي القضاء المختلفة فضلا عن وجود نهر الفرات الذي يمر بمحاذاة الجانب الغربي من القضاء . إلا أن قلة مياه السقي في بعض المناطق أصبحت تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي.

عبد الرحمن احمد ناصر يسكن ناحية الكرمة. يذكر لنا بأن هناك مساحات من الأراضي في هذه المنطقة بحاجة إلى نظام إروائي يضمن وصول الحصص المائية للمواطنين الذين تقع أراضيهم الزراعية في مناطق تقع بعيدا عن مصبات الأنهر الرئيسية حيث توجد أراضي زراعية عند نهاية الأنهر الأروائية تعاني قلة الحصص المائية وأحيانا ينعدم وصول الماء إلى هذه المناطق لوجود تجاوزات تؤثر سلبا في توفير الماء كما فيها تجاوز على حقوق المواطنين من خلال عدم الالتزام بنظام المرافنة المعمول به ما بين المنافذ الأروائية حيث تتمتع المنافذ التي تقع في

مقدمة الأنهر الأروائية بحصص وفيرة تكاد لا تنقطع طوال الموسم الزراعية الأمر الذي يجعلها خارج نظام المرافنة وبذلك تذهب المياه الفائضة إلى الميازول ولا فائدة منها في حين هناك أراضي زراعية لا يصلها الماء إلا خلال فترة محدودة من السنة.

وتابع الحديث علي احمد حسين يسكن في إحدى ضواحي مدينة الفلوجة قائلا: توجد أراض زراعية شاسعة في مناطقنا صالحة للزراعة ولكن تعاني شحة في المياه الأمر الذي جعلنا نعتمد على انفسنا في شق انهر جديدة فرعية تكون اراضيها تقع بالقرب من أحد مصادر المياه الرئيسية . وهذا الامر كلفنا مبالغ مالية كبيرة .. وهناك اراض زراعية بعيدة عن مصادر المياه لا يستطيع اهالي المناطق تغطية تكاليف شق انهر جديدة... الامر الذي يجعلهم عاجزين عن توفير مياه سقي وهكذا تركوا مساحات واسعة من اراضيهم من دون استثمار... الأمر الذي يؤثر سلبا في حياة عدد كبير من المزارعين ممن تشكل الزراعة مصدر رزقهم الوحيد.

محمد طالب علي مهندس زراعي في أحد القطاعات الزراعية يقول: في اغلب المناطق الزراعية في ضواحي مدينة الفلوجة استصلحت وفق طرق حديثة ..

ولكن المشكلة في النظام الاروائي

يناشد وزير الصحة

الاعلامي حسن جاسم من شبكة الاعلام العراقية يناشد برسالة بحث بها وزير الصحة في مساعدته على التغلب على ما يعاني من مرض الم به وجعل حياته مهددة بالخطر لاسيما انه يعيل عائلة كبيرة ليس لها من اسباب الحياة غير الاعتماد على راتبه الشهري الذي صار يصرفه على مراجعة الأطباء الذين يشيرون عليه بالعلاج خارج البلد لعدم توفر الأجهزة الطبية لعلاجّه في الوقت الحاضر

متقاعدو بابل يحملون النواب المسؤولية

بابل / إقبال محمد

يطالب متقاعدو محافظة بابل بإعادة النظر بقانون التقاعد الموحد رقم٢٧ لسنة٢٠٠٦ وتشريع قانون جديد يكفل حقوق هذه الشريحة. وحمل المتقاعدون اللجنة القانونية في مجلس النواب مسؤولية إهمال شريحة المتقاعدين وحرمانهم من حقوقهم التقاعدية العادلة. ويذكر كاظم محمد حسين الشهيبي رئيس الجمعية في المحافظة ان الزيادة الجديدة التي اقرت مؤخرا

توقعوا زيادة رواتبهم ولكن

عبر عدد من المعلمين والمدرسين عن استيائهم من إقدام الجهات المسؤولة على رفع نسبة الضرائب المستقطعة من رواتبهم الشهرية، الأمر الذي أثر سلبا في أوضاعهم المعيشية. المدرس حسن محمود مدير إحدى المدارس في بغداد قال إن المعلمين كانوا يتوقعون زيادة في الراتب، ولكنهم فوجئوا بزيادة في الاستقطاع كادت تبلغ ضعف ما كانت عليه سابقا.

القطاع المختلط .. مشكلة بلا حل

المختلط صارت تتلخص بانها تدار من قبل ادارات ونقابات مفروضة بقوة السلاح ولاهم لها الا الحصول على المكاسب الشخصية من مناصب واموال واغلبهم من حملة الشهادات الدراسية المشكوك باسرها او من المحسوبين على جهات واحزاب بعينها وان اشد ما عانت منه شريحة القطاع المختلط هو القرار الذي اصدرته وزارة المالية والذي قضى بحالتهم على دوائر الضمان بدل التقاعد اضافة الى ذلك ان اكثر شركات القطاع توقفت عن العمل لاسبب مزاحمة المنتج

الاجنبي الذي تدفق على الاسواق دون تخطيط او رقابة مما اضر كثيرا بهذه الشركات ومنتهسبها.فطالب وزارة المالية ووزارة الصناعة وجنة النزاهة بالالتفات الى هذا القطاع وإنقاذ من التدهور الخطر الذي لحق به وایجاد التدابير اللازمة من اجل تفعيله في سبيل المساهمة في تفعيل الصناعة الوطنية واستيعاب البطالة المتفشية وانصاف منتسبيه وانقاذهم من احوالهم المعيشية المتدهورة. عدد من عمال القطاع المختلط وزارة الصناعة والمعادن

مشاهدات

مجبرين فتكدست النفايات بصورة ملفنة للخطر مما يعطي انطباعا ان خدماتهم التي قدموها خدمات لا تقل شانا عن اية خدمة أخرى يمكن ان تقدم للمواطن

ساحة الطيران ثانية

الاهتمام الذي اولته امانة بغداد في تجميل ساحة الطيران من خلال رصفها بالحجار الملونة ونصب سارية شاهقة العلو تحمل العلم العراقي جعل عين الرائي تتمتع بهذا المشهد ومزبدا من التحسينات في مظاهر العاصمة الحبيبة بغداد

ارصفة

احجار الارصفة الرمادية التي نراها معدة في معظم شوارعنا من اجل رصفها هي من النوع المستورد ؟المواطن يتساءل هل بلغ بنا العجز هذا الحد حتى اصبحنا لانجيد صناعة من هذا النوع البسيط

مشهد

رؤية مجاميع من الشباب تستغل جدران البيوت تزجية لوقت فراغها الذي لاينتهي في المناطق الفقيرة مشهد يثير الاسى في النفس ووقت مضاع من الحياة لايمكن ان يعوض فمتى تستغل سواعدهم ببناء البلد ياترى ؟

شارع

الشارع العام الذي تم تبليطه بمادة الاسفلت في حي الصحفيين شرق العاصمة تعرى من هذه المادة بعد مرور شهرين فقط ولا نعلم ما دور الرقابة وهل تعود للتقاعد مع هذا المقاول ثانية ؟

مياه

معظم العراقيين الذين سبق لهم وان زاروا بلدانا مجاورة او اخرى يعودون وهم مندهشون من ان مياه الشرب في المطاعم تباع معلما تباع الاطعمة ولان صرنا نحنو حنوزهم في مطاعمنا مع انهم يشكون من قلة المياه العذبة ونحن لدينا نهران يجريان باعذب المياه

سرعة

شرطة المرور لدينا مع تقديرنا لها ولجهودها التي تبذلها متحدية المخاطر التي يزرخ بها الشارع العراقي الى الان لم تحد السرعة لسائق السيارة ولو في الشوارع المزدهمة من العاصمة بغداد وفي شارع السعدون على وجه الخصوص

جهود

في بعض المناطق التي سادها نوع من الاضطراب هذه الايام انقطع فيها عمال النظافة عن العمل

